بمناسبة فعاليات نقل التقنية والملكية الفكرية

الة: الاقتصاد الكويتي بحاجة «لتحديد هوية» ونوعية النمط الذي تريده البلاد

حكوم بـ «التطور الاتصالي» د المعرفي هو مستقبل العالم

المنظمة العالمية للتجارة هي الحكومة الجديدة للعالم

الركود يعادل نعمة الازدهار بغية ترشيد قرار ادارة المال وزيادة الانتاجية

نقل التكنولوجيا وجه آخر لحماية الملكية الفكرية

■ نعمل على اعداد قانون نموذجي عربي لتأهيل الخبير المعترف به دوليا

التفضيلية للدول التي انضمت في وقت مبكر لمنظمة «الغات» هي مميزات انتقالية ومؤقتة حكما لانه يجوز لاية دولة في اي وقت من الاوقات ان تلغيها مع العلم بان اغلب هذه المميزات مربوطة بفترة زمنية فضلا عن وجود اتفاقيات جديدة تتعلق بالخدمات المالية وتمس الكويت بشكل خاص.

واوضح ان امكانيات المناورة معدومة امام الدول التي ستنضم الى منظمة التجارة العالمية بشكل متاخر.

اثر الانضمام

ونبه الى اهمية قيام الدول بدراسة اثر انضمامها لمنظمة التجارة العالمية على اقتصادها مشيرا الى ان اميركا تقوم منذ ثلاث سنوات بدراسة اثر انضمام الصين للمنظمة على الاقتصاد الاميركي في الوقت الذي بقيت اميركا تدرس موضوع انضمامها لهذه المنظمة على مدى ٥٠ سنة.

واكد ابوغزالة ان المنظمة العالمية للتجارة هي الحكومة الجديدة للعالم.

انطلاقا من كونها تصدر الاتفاقيات ولها حق التشريع فوق تشريع اية دولة واصبحت الدول تعدل تشريعاتها بما يتفق مع انظمة وقوانين هذه المنظمة.

حسم المنازعات

وقال ان لدى هذه المنظمة جهازا اداريا كالحكومة يراقب تنفيذ حكومات العالم لاتفاقياتها وتشريعاتها، ويقدم التقارير عن هذا الجانب التنفيذي ويفرض عقوبات فضلا عن وجود جهاز قضائي

العالمي الجديد يتجه الى ضم كل المؤسسات غير السياسية الى المنظمة العالمية للتجارة بما في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بحيث تصبح منظمة الامم المتحدة عبارة عن جهاز سياسي فقط يصدر القرارات التي لا تحمل اية قيمة تنفيذية.

واشار الى ان اسوأ ما في المنظمة العالمية للتجارة انه عندما يتم حسم المنازعات التجارية بين الدول يحتكم للقاضي الذي يحكم ان يفرض على الدولة المخالفة ان تتوقف عن ممارسة المخالفة وان يفرض عليها غرامات وتعويضات ويتيح ايضا للدولة المعتدى على منتجاتها ان تتخذ اجراءات انتقامية احادية دون ان يتوفر عنصر العدل والتكافؤ بين الدولتين المتخاصمتين.

اتخاذ القرار

واستعرض عيبا اخر في المنظمة العالمية للتجارة يتمثل في عدم وجود نظام لاتخاذ القرار لغياب مبدأ التصويت على اتخاذه.

وعن مصير الدول غير المنضمة لهذه المنظمة قال ابوغزالة ان مشكلة هذه الدول ستكون اشبه بعدم انضمامها لمنظمة الامم المتحدة حيث ستصبح خارجة على النظام العالمي ومع ذلك فان نظام المنظمة مفروض على هذه الدول وان منع التعامل تجاريا معها يحكم الوارد.

فلسفة الركود

وتحدث ابو غزالة باسهاب عن فلسفة جديدة للركود الاقتصادي واعتبرها نعمة

الاقتصادي هونعمة ايضا.

واورد بعض الاراء الخاصة به هو حول هذا المفهوم حيث اشار الى ان المشاكل النفسية والعائلية في العالم تحدث اثناء فترات الازدهار الاقتصادي. فضلاً عن ان المجتمع يصبح اكثر انتباه وانضباطا والعائلة اكثر استقرارا في حالة الركود.

أهمية الترشيد

وتابع قائلاً ان المشاكل الاجتماعية تاتي نتيجة الطفرة غير المنطقية والثروة غير الطبيعية.

والاهم من ذلك ان الركود يذكرنا باهمية الترشيد حيث تنسى جهات اتخاذ القرار في مرحلة الازدهار ادارة المال ووسائل الانتاج وزيادة معدل الانتاجية.

واكد على ان مرحلة الركود تعلمنا الترشيد واعادة النظر في وسائل ادارة المال والاستخدام الامثل للموارد وتعلمنا كذلك كيف ننتقل الى مرحلة الصح.

نقل التقنية

● طلال ابو غزالة

الكويت اليوم حيث قال ان الجمعية الدولية للتراخيص تعنى بنقل التكنولوجيا وكيفية تطوير المعرفة في هذا المجال اذ سيكون هذا الموضوع مطروحا على جدول اعمال ورش العمل والدورات التدريبية.

واشار الى ان الدورات التدريبية ستتحدث عن مبادئ تطوير التكنولوجيا وعن الرخص القابلة للنقل مثل حقوق نقل الامتياز لصناعة من الصناعات او ابتكار معين فضلا عن الحديث عن التشريعات المتعلقة بنقل هذه التكنولوجيا.

تهيئة البيئة

وابدى رأيا قاطعا بان نقل التكنولوجيا لن يتم من خلال توقيع الاتفاقات بين الدول ولا من خلال المؤتمرات ورفع الشعارات بل من خلال تهيئة البيئة لنقل التكنولوجيا وفي مقدمتها القوانين والتشريعات المناسبة كشرط اساسي.

واعتبر ان نقل التكنولوجيا هو وجه العملة الاخر لحماية

مازالت قاصرة في هذا المجال.

نظام الانتقال

ووجه انتقادا لاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة كونها وضعت نظاما لحماية الحقوق الفكرية وتجاهلت وضع نظام لانتقال هذه الحقوق.

واكد على ان جمعية التراخيص تسعى لتشجيع نقل التكنولوجيا وليس الحماية فقط لانه لكي تتم الحماية اللازمة لبراءة الاختراع ينبغي ان يسمح باستعمالها ونقلها الى البلد المراد ان تتم الحماية فيه بعيدا عن اعتبار البلد المقصود بذلك مجرد سوق.

وشدد على ان الفكرة الاساسية هي كيفية تحويل البلاد التي تحمي الاختراعات والحقوق من سوق لهذه الابداعات لتصبح منطقة لصناعتها.

نموذج عربي

وقال ان العديد من المسؤولين العرب ينتظرون خلاصة هذا الاجتماع نظرا لاهمية المواضيع المطروحة والنتائج الذي سيخرج بها مثل اعداد قانون نموذجي عربي حول تشجيع نقل التكنولوجيا خصوصا وان القوانين العربية الحالية كافة قاصرة في هذا الجانب، ولا توجد فيها الحماية القانونية المشجعة لاصحاب التقنيات لنقلها.

واعرب عن امله باقرار موضوع التوقيع الالكتروني كونه على درجة كبيرة من الاهمية في مجال التجارة الالكترونية موضحا انه تمت صياغة مشروع قانون عربي نموذجي حول التوقيع

قال ابوغزالة اننا لا نستطيع تجنبه حتى ولو كان يحمل بعض المخاطر لان العالم اصبح في عصر الاقتصاد الرقمي ولا يوجد امامنا خيار اخر.

واوضح ان التوقيع اليدوي يحمل مخاطر ايضا بدليل القضايا الموجودة امام المحاكم حول الشيكات المزورة والمبالغ المسروقة مؤكد على ان مخاطر الاختلاس والاحتيال موجودة دون ان تكون التواقيع الالكترونية معتمدة او مستخدمة.

تسديد الكتروني

واعتبر ان التوقيع الالكتروني اضمن من التوقيع اليدوي السهل تقليده في حين يوجد مفتاح للتوقيع الالكتروني لا يستطيع احد ان يدخل عليه الا صاحبه، خصوصا وان العالم والبنوك تحولت الى التسديد الالكتروني واصبح هذا الجانب امرا لابد منه ومن المفترض بالدول العربية ان تضع الانظمة والتشريعات التي يستطيع بموجبها القضاء ان يستند عليها لتحصيل الحقوق.

ونفى وجود نية لتسويق التوقيع الالكتروني وقال الهدف هو وضع نظام لمنع التحايل في ظل تشريعات واضحة تطبق على المتحايل.

مشروع متكامل

وبالنسبة لتاهيل الخبراء في مجال الملكية الفكرية ونقل التراخيص اعلن ابو غزالة عن اعداد مشروع ومنهاج متكامل لتاهيل الخبير المعترف به عربيا وعالميا بحيث يكون قادرا على الدراسة دون التخلي عن عمله الاساسي وان كل ما هو

المجمع العربي للمحاسبين قال ابوغزالة ان هذه التجربة جاءت بعد ان شعرنا بوجود فراغ في تاهيل المحاسب القانوني العربي حيث لم تكن هناك جمعية مهنية عربية لهذا الغرض.

ومضى قائلا لقد تم تاسيس المجمع العربي عام ٨٤ بعيدا عن الحكومات العربية بالرغم من الحرب التي شنت علينا من قبل العديد من الجهات وتحديدا من المنظمات الدولية لقيامنا بكسر احتكار التاهيل حيث كان يفترض بالمحاسب القانوني ان يذهب إلى بريطانيا أو اميركا ليحصل على شهادة التاهيل.

محاربة رسمية

ونفى وجود اية محاربة من الحكومات أو المسؤولين العرب باستثناء جمعية المحاسبين العراقية باعتبار ان بغداد كانت مقر الاتحاد العربي للمحاسبين.

ونفى ايضا ان يكون هو شخصيا قد تم شطب اسمه من جمعية المحاسبين الكويتية وقال كل ما في الامر انه صدر قانون كويتي ينص على ان يكون المحاسب القانوني في الكويت كويتي الجنسية.

وقال بعد نجاح تجربة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، تم فعلا برعاية مكتب البراءات الالماني عقد الاجتماع التاسيسي عام ٨٧ للمجمع العربي لحماية الملكية الفكرية حيث قام المجمع بتقديم الاستشارات للعديد من الحكومات العربية على صعيد القوانين وتطويرها، وتمثيل المهنة في المؤتمرات العالمية إلى جانب اصدار مجلة للتعريف بالملكية الفكرية.

جمعية التراخيص